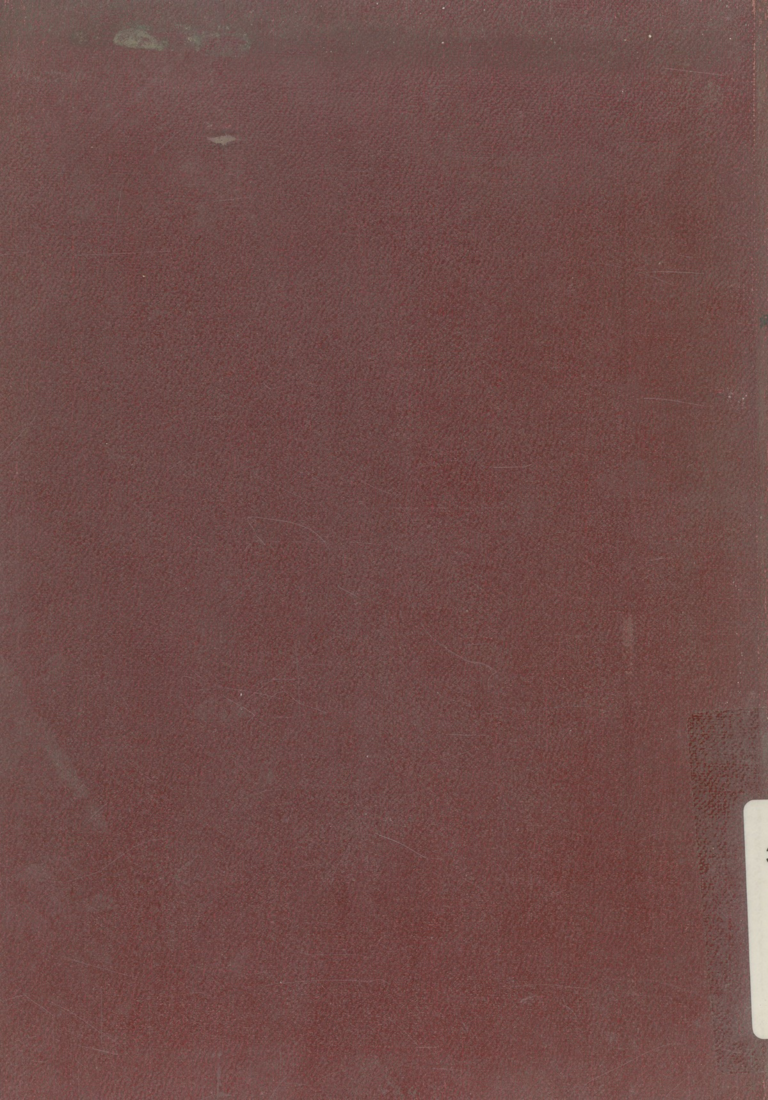
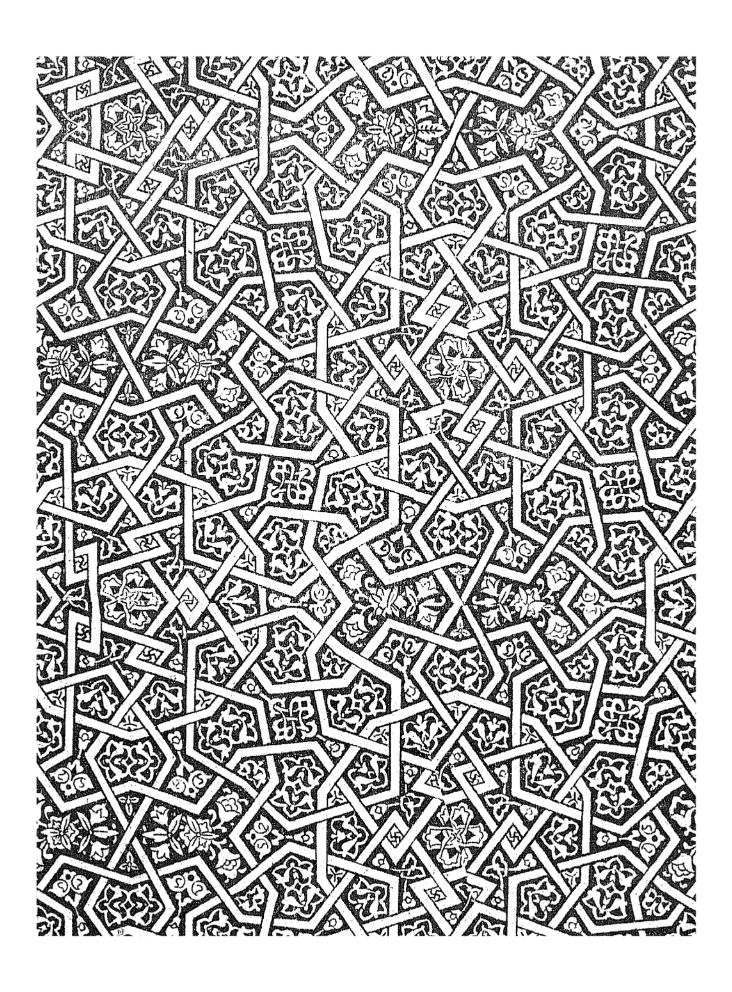
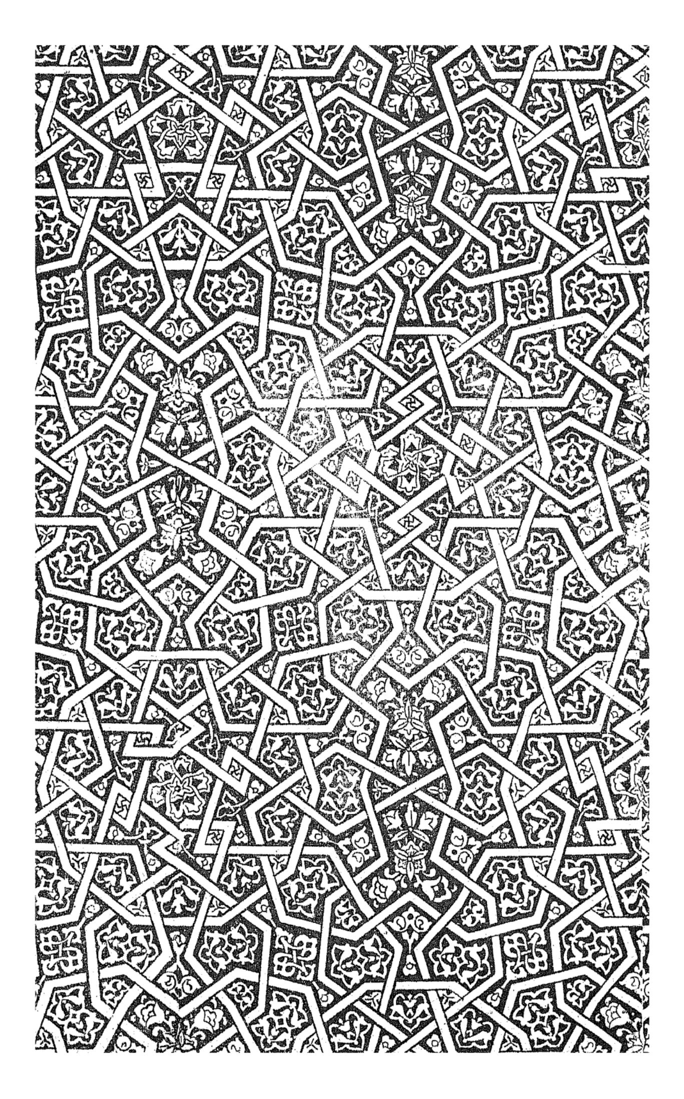






فلسطين والقانون الدولي

للدكتور مجيد خدوري

الاستاذ بدار المعلمين العالية

———:o:———

١ — تمهيد

اعطت فرصة انعقاد مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن والتضارب الذي حصل بين وجهات النظر العربية والانكليزية والصهيونية مجالا للوفود العربية ان تطالب الحكومة البريطانية بنشر المراسلات التي تبودلت بين المغفور له الملك حسين والسر هنري مكماهون في كتاب خاص بصورة رسمية (١) • ونشرت الحكومة البريطانية ايضا تقرير اللجنة التي تألفت لرفع تقرير خاص عن هذه المراسلات في ١٦ آذار سنة ١٩٣٩ (٢) • كما سبق للحكومة البريطانية ايضا ان نشرت تقرير اللورد بيل (تقرير التقسيم) (٣) ، وتقرير السر جون ودهيد (تقرير رفض التقسيم) (٤) ، ثم نشرت اخيرا ما يسمى بالكتاب الابيض لبيان السياسة التي قررت اتباعها في فلسطين بعد

---

(١) « المراسلات بين الشريف حسين والسر هنري مكماهون » نشرت في الانكليزية كما يلي :

Correspondence Between Sir Henry McMahon ... and the Sherif Hussein of Mecca, July 1915 — March 1916 (London : H.M. Stationery Office, 1919), cmd. 5957.

(٢) وعنوانه :
Report of a Committee set up to Consider Certain Correspondence Between Sir Henry McMahon and the Sharif of Mecca in 1915 and 1916 (London : H. M. Stationery Office, 1919), cmd. 5974.

(٣) وعنوانه :
Palestine Royal Commission Report (London : H. M. Stationery Office, 1937), cmd. 5479.

(٤) وعنوانه :

Palestine Partition Commission Report (London : H. M. Stationery Office, 1938), cmd. 5854.

فشل مؤتمر الطاولة المستديرة(٥) • ولا غرو ان دراسة هذه الوثائق الرسمية على ضوء المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بفلسطين وبموجب احكام القواعـد العامة للقانون الدولى تمكننا من تحليل تطور الوضع فى فلسطين وتعيين الحقوق القانونية للجهات المتنازعة •

٢ — ملكية السيادة

لم تكن فلسطين قبل الحرب العالميـة فى حـالة ما يسمى فى القانون الدولى بـ (Res Nullius) اى حالة وجود ارض لم تكن ملكا لاحد ، وانما كانت « سيادة » فلسطين تابعة للخليفة العثمانى وسكانها من رعاياه • ويستنتج من ذلك ان حقوق الجهات المتنازعة الآن على فلسطين يجب ان تستند على الصورة التى انتقلت فيهـا ملكية وممارسة السيادة من الدولة العثمانية وتعيين الجهة او الجهات التى تنازلت اليها الدولة العثمانية عن سيادتها على فلسطين • ولبيان ذلك يجب ان نوضح اولا تطور الصلات القانونية بين البلاد العربية والدولة العثمانية بايجاز :

(اولا) ان ثورة الشريف حسين فى الحجاز ـ وكان الحجاز جزءا من الدولة العثمانية ـ جعلت مركز العرب فى الحجاز بادىء ذى بدء بموجب القانون الدولى « ثوارا » (Insurgents) •ولكن اعتراف الحلفاء بالحسين ملكا على الحجاز جعلت حكومته شرعية وليست بحكومة ثوار (Recognition of Belligerency) (٦) فاصبح للحجاز شخصية دولية وصار بوسع الحسين ان يرتبط باتفاقيات او معاهدات دولية لها صبغتها القانونية •

(ثانيا) كان الشريف حسين قد بدأ يفاوض قبل قيامـه بالثورة السر هنرى مكماهون ، المندوب السامى الانكليزى فى مصر وقد اعطته الحكومة الانكليزية حق المفاوضة وعقد اتفاقيـات مع الحسين باسمها ، وتـم الاتفاق على ان تعترف انكلترا

---

(٥) وعنوانه :

Palestine : Statment of Policy (London : H. M. Stationery Office, 1939), cmd. 6019.

(٦) راجع عن الوضع القانونى للثوار وانتقال وضعهم الى حكومة محاربين ما يلى :

L. Oppenheim, *International Law* (H. Lauterpacht, ed.), 1937, Vol. I, pp. 119 — 1922; Amos Hershey, *The Essentials of International Public Law,* 1923, pp. 118 — 123; Malbone Graham. *In Quest of a Law of Recognition* (California University Press, 1933), pp. 11 — 12.

باستقلال البلاد العربية كافة ضمن حدود درجة ٣٧ خط عرض شمالا بخط يمتد شرقا من مرسين وادنة الى جزيرة ابن عمر والى الحدود الايرانية فالمحيط الهندى جنوبا ؛ ومن ايران شرقا الى البحر المتوسط والبحر الاحمر غربا (٧) • ورأى السر هنرى مكماهون بان مقاطعتى مرسين واسكندرونة والبقعة الواقعة غربى دمشق وحمص وحماة وحلب ليست عربية صرفة فاقترح فصلها من الدولة العربية المستقلة (٨) • اما الشريف حسين فقد عارض استثناء هذه المقاطعات ولاسيما حلب وبيروت وأكد بان سكانها المسيحيين هم عرب ولهم من الحقوق كل ما للمسلمين (٩) • وقد اقر السر هنرى مكماهون بوجهة نظر الشريف حسين ولكنه اصر بان ولايات حلب وبيروت والساحل تخص فرنسا ايضا (حليفة انكلترا) ولذا ـ قال مكماهون ـ لابد من تأجيل البت فيها حتى يؤخذ رأى فرنسا فى الموضوع ومن ثم يعلم السر هنرى رأيه للشريف حسين فى الوقت المناسب (١٠) • الا ان هذه القضية المعلقة بقيت على هذا الوضع من الغموض دون ان يعود السر هنرى لابداء رأيه فيها •

ووافق الشريف حسين من الجهة الاخرى ان يكون حليفا لانكلترا ضد الدولة العثمانية مقابل وعد انكلترا لتأسيس دولة عربية مستقلة بموجب الحدود المعينة اعلاه •

(ثالثا) ارسل الملك حسين بعد اعلانه الثورة على السلطان جيشا عربيا بالاشتراك مع الانكليز لاحتلال فلسطين وسورية • وتم هذا الفتح ودخلت الجيوش العربية الشام قبيل اعلان الهدنة فاصبحت البلاد السورية والفلسطينية تحت الاحتلال العسكرى (Military Occupation) لجيوش الدولتين الحجازية والانكليزية الا ان السيادة قانونا لم تزل للسلطان لكنها اصبحت « تمارس » من قبل السلطات المحتلة حتى تم عقد الصلح وتقرر مصير البلاد تحت الاحتلال العسكرى (١١) •

(رابعا) بعد ان وضعت الحرب العالمية اوزارها اجتمع مؤتمر الصلح فى باريس

---

(٧) راجع المراسلات بين الشريف حسين والسر هنرى مكماهون السابقة الذكر ، المادة ١ من المراسلات ص ٣ •

(٨) راجع المراسلات بين الشريف حسين والسر هنرى مكماهون ص ٨ •

(٩) المصدر السابق ص ٩ •

(١٠) المصدر السابق ص ١٢ •

(١١) راجع اوبنهايم ، المصدر السابق الذكر ، ج ١ ص ٤٥٠ وما بعد •

وعقدت خمس معاهدات سنة ١٩١٩ وهى التى حددت الاوضاع القانونية الجديدة التى طرأت على ممتلكات الدول المغلوبة (١٢) • والمعاهـدة التى خصت الدولة العثمانية هى معاهدة سفر • الا ان هذه المعاهدة لم يتم ابرامها من قبل تركيا ولم تتوفر فيها الشروط الدستورية اللازمة لتكون نافذة بموجب القانون الدولى (١٣) • وقد أعيد النظر فى هـــذه التسوية فى مؤتمر لوزان (١٤) وعقـدت معاهـــدة صلح اعترفت بموجبهـــا تركيـا على ان سيادتها على البلاد العربية قد تنازلت عنهـا بكليتها وان مصيرها يقرر من قبل « الجهات المختصة » (Parties Concerned)(١٥) • فالدولة التركية اذن قد تنازلت عن ملكية سيادتها على فلسطين (وبقية البلاد العربية) الى الدولة (او الدول) التى أشير اليها بالفقرة « الجهات المختصة » • فما هى تلك الدولة او الدول المقصودة فى هذه الفقرة ؟

٣ — انتقال السيادة

بوسعنا ان نذكر الاحتمالات التالية لتفسير الفقرة « الجهات المختصة » التى جاءت فى المادة ١٦ من معاهدة لوزان :

(اولا) دول الحلفاء والدول الملحقة بها (The Allied and Associated Powers)

(ثانيا) السلطات المحتلة للبلاد العربية

(ثالثا) عصبة الامم

---

(١٢) هذه المعاهدات الخمس هى : معاهدة فرساى فيما يخص المانيا وممتلكاتها ، ومعاهدة سان جرمان فيما يخص النمسا ، ومعاهدة تريانو فيما يخص المجر ، ومعاهدة نويى فيما يخص بلغاريا ، ومعاهدة سفر فيما يخص الدولة العثمانية •

(١٣) ورفض الاعتراف بها المجلس الوطنى التركى فلا تعتبر مقيدة للدولة التركية • والقاعدة العامة فى القانون الدولى هى ان المعاهدة لا تعتبر نافذة اذا لم يحصل الابرام بالطريقة الدستورية المرعية فى الدولة المختصة • راجع اوبنهايم ج ١ ص ٧٠٠ — ٧٠١ •

راجع ايضا :

Research in International Law (Harvard Law School) Part III, *Law of Trenties*, pp. 739 ff.

(١٤) راجع :

Treaty of Peace With Turkey, Signed at Lausanne on July 24, 1923 (H. M. Stationery Office, 1923), cmd. 1929, Treaty Series No. 16 (1923).

(١٥) راجع معاهدة لوزان ، المصدر السابق ، المادة ١٦ ، ص ٢١ •

(رابعا) جهات اخرى ذات مصالح خاصة .

اما دول الحلفاء والدول الملحقة بها فليس فى الامكان اعتبارها جميعا احد هـذه الاحتمالات لانها لم تكن كلها قد اعلنت الحرب على تركيا او اشتركت بالحركات العسكرية او عقدت معها معاهدة صلح • فالولايات المتحدة مثلا لم تكن فى حالة حرب مع تركيا لانها لم تعلن الحرب عليها • وعلى هذا الاساس لم تكن جانبا متعاقدا فى معاهدة لوزان • وبهذا الاعتبار غير ممكن ان تكون احدى الدول المقصودة بالفقرة « الجهات المختصة » • لان القاعدة العامة فى القانون الدولى هى ان المعاهدة تخص الجوانب المتعاقدة فقط (Pacta tertiis nec nocent nec prosunt) • وكمـــا يقول اوبنهايم ان الدول التى لا تكون جانبا فى المعاهدة لا تمنح حقوقا بموجب تلك المعاهدة ولا يترتب عليها واجبات (١٦) • فليس فى الامكان ان تقصد الولايات المتحدة اذن• وهكذا قل عن الدول الاخرى من الحلفاء او الدول الملحقة بها ولاسيما تلك التى لم تشترك بالحركات العسكرية ضد الدولة العثمانية مباشرة • وبعد عملية الاختزال هذه يبقى من دول الحلفاء ذات الصلة بالبلاد العربية الدول الآتية : الحجاز•وانكلترا وفرنسا • وهذه الدول الثلاث هى التى تؤلف « السلطات المحتلة للبلاد العربية » ، وهذا هو الاحتمال الثانى الذى تقدم للبحث عنه •

تتألف « السلطات المحتلة للبلاد العربية » من دول الحجاز وانكلترا وفرنسا • وليس من السهولة لاول وهلة تبيان وضع كل دولة وتعيين حقوقها • فهناك اولا الاتفاقية بين الشريف حسين والسر هنرى مكماهون التى ــ كما بينا سابقا ــ حددت تأسيس دولة عربية مستقلة • وهناك الاتفاقية السرية التى عرفت فيما بعد باتفاقية سايكس ــ بيكو (Sykes — Picot) بين انكلترا وفرنسا تلك التى قسمت البلاد

---

(١٦) راجع :
L. Oppenheim, *International Law* (H. Lauterpacht, ed.), 1937, vol. I, p. 727.

راجع ايضا كتاب الدكتور كوينسى رايت عن علاقة الولايات المتحدة بمعاهدة الصلح مع تركيا الآتى :
Quincy Wright, *Mandates Under the League of Nations*, 1930 pp. 486 - 487.

العربيــة الى مناطق نفوذ انكليزية وفرنسية (١٧) ووضعت فلسطين تحت ادارة دولية (١٨) • واخرجت هذه المعاهدة الى حيز التنفيذ فى مؤتمر سان ريمو المنعقد فى ٢٥ نيسان سـنة ١٩٢٠ مع بعض التعـديل حيث وضعت فلسطين تحت الانتـداب الانكليزى • وبقيت فرنسا احد الدول ذات المصالح فى البلاد العربية •

الا ان كلا من فرنسا وانكلترا كانتا قد صرحتا بعد الحرب بان غايتهما من اعلان الحرب على تركيا لم تكن لاخضاع العرب وانما لانشاء دولة (او دول) عربية مستقلة لها حكوماتها المسؤولة • وكان هذا التصريح فى ٧ تشرين الثانى سنة ١٩١٨ وهو التصريح المشهور بالتصريح الفرنسى الانكليزى (١٩) • ولا ننكر بان ليس لهذا التصريح من الاهميــة القانونية ما للمعاهدات اذ هو من قبيل التصريح السياسـى (Declaration of Policy) ولكنه يهمنا لامرين : (اولا) لانه كان تصريحا معبرا عن رغبة كل من فرنسا وانكلترا اللتين قررتا الاستمرار على سياستهما السابقة وهذا معنــاه التمسك باحكام اتفاقيــة الحسين ـ مكماهون ؛ (ثانيا) ان التصريح الفرنسى

---

(١٧) جعل الساحل السورى منطقة نفوذ فرنسية والعراق الجنوبى منطقة نفوذ بريطانية وجعلت فلسطين تحت ادارة دولية • اما بقية البلاد العربية فجعلت ايضا تحت نفوذ انكليزى فرنسى ، فالجانب الشمالى تحت النفوذ الفرنسى والجانب الجنوبى تحت النفوذ الانكليزى • وقد نشرت هذه الاتفاقية السرية حكومة السوفيت على اثر الثورة الروسية ونقلتها عنهــا صحف اخرى • راجع عن هذه الاتفاقية :
H. W. V. Temperley (ed.), *History of the Peace Conference of Pairs*, 1924, vol. VI, pp. 13 — 18.

راجع ايضا تلخيصا لهذه الاتفاقية (مجيد خدورى) : المسألة السورية ، ص ٧٨ ـ ٧٩ • والملحق الاول من كتاب لودر : القول الحق فى تأريخ سورية وفلسطين والعراق (تعريب نزيه المؤيد العظم) ص ١٨٣ ـ ١٨٦ •

(١٨) كان المؤمل فى اتفاقية سايكس ـ بيكو ان تجعل تحت ادارة دولية مؤلفة من كبار دول الحلفاء لاسيما انكلترا وفرنسا وروسيا • ولكن انسحاب روسيا قبيل نهاية الحرب واعادة النظر فى الاتفاقية فى مؤتمر سان ريمو جعل مصير فلسطين تحت الانتداب الانكليزى •

(١٩) راجع تقرير اللجنة عن المراسلات بين الشريف حسين والسر هنرى مكماهون حيث نشر نص التصريح الفرنسى ص ٥٠ ـ ٥١ • وكان قد نشر سابقا فى بضع مجلات وكتب منها مجلة (L'Europe Nouvelle) للسنة ١٩٢٤ ص ١١٩٤ ـ ١١٩٥ • وتجد ترجمة التصريح الى العربية فى كتابنا « المسألة السورية » ص ٨١ •

الانكليزى يلقى ضياء على ما يقصد بالفقرة « الجهات المختصة » من معاهدة لوزان باعتباره صادرا قبل عقد المؤتمر واعلان حق تقرير المصير للبلاد العربية • ويمكننا ان نضيف نقطة ثالثة ايضا وهى ان التصريح الفرنسى الانكليزى يلقى مسؤولية/على انكلترا بوجوب التمسك بوعودها مع الحسين (٢٠) •

فالفقرة « الجهات المختصة » التى وردت فى المادة ١٦ من معاهدة لوزان (التى بموجبها تنازلت تركيا عن سيادتها على البلاد العربية) يجب ان تفسر بان المقصود منها هم العرب انفسهم • وفلسطين هى احد هذه الاجزاء العربية التى قصدت بالفقرة « الجهات المختصة » •

اما الاحتمال الثالث لتفسير الفقرة «الجهات المختصة » فهو عصبة الامم • ويؤيد هذه النظرية طائفة من رجال القانون منهم الدكتور كوينسى رايت (استاذ القانون الدولى فى جامعة شيكاغو) الذى يرتأى بان كل ممتلكات الدول المغلوبة قد تنازلت عنها تلك الدول موقتا الى الحلفاء والدول الملحقة بها على ان تنقلها الى عصبة الامم (٢١)• اما الدكتور بتمن بتر (الاستاذ فى معهد الدراسات السياسية العالية بجنيف) فيرى بان الدول المغلوبة هذه قد تنازلت عن ممتلكاتها الى مجلس الحلفاء الاعلى والدول الملحقة بها وان « ادارة » هذه الممتلكات فقط قد عهدت الى عصبة الامم (٢٢) • فسيادات ممتلكات الدول المغلوبة لا تعود الى سكانها بموجب هذه النظرية بل تعود

---

(٢٠) وكان قد سبق للحكومة البريطانية ان اعطت مثل هذا التصريح بضع دفعات منها رسالة الدكتور هوكارث الى الملك حسين فى كانون الثانى سنة ١٩١٨ ، وبرسالة الى العرب السبعة بتأريخ حزيران سنة ١٩١٨ . راجع تقرير اللجنة عن المراسلات بين الشريف حسين والسر هنرى مكماهون عن نص هذه الرسائل ص ٤٨ — ٤٩ ، ص ٤٩ — ٥٠ . كذلك راجع كتاب :

George Antonius, *The Arab Awakening* (London : Hamish Hamilton, 1938), pp. 433 — 434, 435 — 436.

(٢١) راجع :

Quincy Wright, *Mandates Under the League of Nations* (Chicago, 1930), p. 487.

(٢٢) راجع :

Pitman B. Potter, " Origin of the System of Mandates Under the League of Nations, " *The American Political Science Review*, vol. XVI, 1922, pp. 563 — 583.

نهائيا الى دول الحلفاء (بنظر الدكتور بتر) او الى عصبة الامم (بنظر الدكتور رايت) • بيد اننا لا نرى رأى هذين الاستاذين فيما يخص تفسير احكام معاهدة لوزان•اجل اننا نتفق معهما فيما يخص تفسير احكام معاهدة فرساي • حيث انها نصت بان المانيا تنازلت عن مستعمراتها الى الحلفاء (ومن ثم الى عصبة الامم) ، ذلك لان ميثاق عصبة الامم قد جعل المادة الاولى من معاهدة فرساى (اى ان صك الانتداب او الفقرة ٢٢ من الميثاق هو جزء من معاهدة فرساى) • الا اننا لا نجد ميثاق عصبة الامم جزءا من معاهدة لوزان ولا ذكر للانتـداب فيها • فلا يمكن الاخذ بوجهة نظر الاستاذين رايت وبتر فيما يخص احكام معاهدة لوزان•هذا عدا عن كون موقف تركيا الرسمى بادىء بدء كان ضد عصبة الامم • فكيف يصح لنا ان نقول بان تركيا قد تنازلت عن ممتلكاتها الى العصبة ؟ فلا يمكن والحالة هذه تفسير الفقرة « الجهات المختصة » بمعنى العصبـة •

واخيرا ، هناك بعض جهات اخرى ذات مصالح خاصة فى البلاد العربية لابد من الاشارة اليها ايضا • واهم هذه الجهات اليهود الاصليون فى فلسطين ويؤلفون جزءا من سكان البلاد العربية • وهناك ايضا اليهود الصهيونيون الذين يقطنون بقاعا مختلفة خارج البلاد العربية • وقد حصل هؤلاء على وعد من بريطانيا العظمى لانشاء وطن قومى فى فلسطين•اما اليهود: الاصليون ، وعددهم حينئذ لا يتجاوز ٦٠٫٠٠٠ نفس ، فيعتبرون جزء من سكان الدولة العربية وليس كطائفة منفصلة مستقلة فى فلسطين ، وليس هناك اى نص لاعطائهم استقلالا بموجب اتفاقية الحسين ـ مكماهون •

اما اليهود الصهيونيون خارج البلاد العربية فقد حصلوا على تعهد من بريطانيا العظمى فى ٢ تشرين الثانى سنة ١٩١٧ بموجب الكتاب الرسمى الذى ارسله اللورد بلفور الى اللورد روتشيلد (المسمى بتصريح بلفور) الذى بموجبه وعد الانكليز اليهود « العودة » الى فلسطين وانشاء وطن قومى فيها (٢٣) • وقد وافقت دول الحلفاء على هـــذا التعهد واعتبره العالـم الصهيونى تعهـدا ضمن له انشـاء وطن يهودى فى

(٢٣) راجع نص التصريح والظروف التى ادت الى اصداره تقرير اللورد بيل :
Palestine Royal Commission Report, p. 22 ff.

فلسطين (٢٤) •

يتبين مما سبق ان الفقرة « الجهات المختصة » يجب ان تعنى اما العرب او انكلترا وفرنسا والحجاز • وقد سبق ان قلنا ان انكلترا وفرنسا وعدتا العرب باستقلالهم (بموجب احكام اتفاقية الحسين ـ مكماهون وبالتصريح الفرنسى الانكليزى) • فالمقصود بالفقرة « الجهات المختصة » اذن ـ فى رأينا ـ هم العرب فقط •

ولكن سبق لانكلترا ان وعدت اليهود بتأسيس وطن قومى فى فلسطين قبل اصدار التصريح الفرنسى الانكليزى وبعد اتفاقية الحسين ـ مكماهون • فهل فى الامكان اعتبار التعهدين (للعرب واليهود) متكاملين او انهما متناقضين ؟

٤ ـ تضارب التعهدات

قلنا ان بريطانيا العظمى قطعت تعهدين فيما يخص فلسطين :

(اولا) انها وعدت العرب فى اتفاقية الحسين ـ مكماهون لانشاء دولة عربية فى ضمنها فلسطين •

(ثانيا) انها تعهدت لليهود بموجب تصريح بلفور ان تؤسس وطنا قوميا لهم فى فلسطين • ولنفحص الآن هذين التعهدين من الوجهة القانونية •

هنالك ثلاث وجهات نظر مختلفة فيما يخص هذين التعهدين • فالصهيونيون يرون انهم حصلوا على تعهد من بريطانيا العظمى لتأسيس وطن قومى فى فلسطين وان هذا التعهد فى نظرهم لا شائبة قانونية فيه لاسيما وقد اقرته عصبة الامم والولايات المتحدة • ويظهر ان تعهد بريطانيا العظمى للعرب ليس مما يهم اليهود ، وان مجرد صدور تصريح بلفور بعد اتفاقية الحسين ـ مكماهون يجعله يتغلب (Supersede) على اتفاقية الحسين ـ مكماهون وانه هو المعول عليه فيما يخص تحديد الوضع القانونى لفلسطين •

اما وجهة النظر العربية فهى ان بريطانيا العظمى قد عقدت اتفاقية الحسين ـ

---

(٢٤) راجع المصدر السابق ص ٢٢ ، ٣٠ ، وايضا خطاب اللورد بلفور :
Earl of Balfour, " Speech in the House of Lords, June 21, 1922, " *Opinions and Argument From Speechs and Addresses of the Earl of Balfour* (New York, 1928), p. 219.

مكماهون التى بموجبها جعلت فلسطين جزءا من الدولة العربية • وبما ان تصريح بلفور هو تعهد من الجانب الانكليزى فقط فيما يخص البلاد العربية ، دون اخذ وجهة نظر العرب ، فهو مناقض لاتفاقية الحسين ــ مكماهون وليس فى الامكان تنفيذه دون موافقة الجانب العربى (٢٥) •

اما وجهة النظر البريطانية فهى ان التعهدين متكاملان ولا تضارب بينهما • فان استثناء ولاية بيروت والمنطقة الواقعة غربى حلب وحماة وحمص من سورية المنوه عنه فى كتاب السر هنرى مكماهون (٢٦) يمتد ايضا الى فلسطين باعتبار ان فلسطين كانت جزءا من سورية حينئذ (٢٧) • وبهذا الاعتبار يكون الانكليز قد قطعوا وعدا لليهود بانشاء وطن قومى فى ارض لم تدخل ضمن الدولة التى وعد الانكليز العرب بانشائها (٢٨) •

ولنفحص الآن وجهات النظر الثلاث هذه من الوجهة القانونية •

اما وجهة النظر الصهيونية فضعيفة ، لان الاتفاقية المتأخرة بين دولتين لا تعتبر رابطة اذا تضاربت مع اتفاقية سابقة تخص تينك الدولتين • والقاعدة العامة فى القانون الدولى هى ان الدولتين المرتبطتين بمعاهدة يجب ان تعرضا عن عقد اية معاهدة اخرى تتضارب او تناقض المعاهدة السابقة بينهما • وهذه القاعدة تسمى بقاعدة عدم الاعتراف بمعاهدات تناقض اوضاعا اقرت بمعاهدات سابقة (٢٩) • ونحن نعلم ان الاتفاقية بين الشريف حسين والسر هنرى مكماهون هى اتفاقية ثنائية فيما يخص الجانبين العربى والانكليزى ، والقاعدة العامة لنقضها هى باعلان الجانبين ــ لا الجانب الواحد فقط ــ

(٢٥) تجد وجهة النظر العربية مبسوطة فى مقال عونى بك عبدالهادى وفى كتاب جفريس :
Aouni Bey Abdul Hadi, " The Balfour Declaration, " *The Annals of the American Academy of Political and Social Seience*, November 1932, pp. 12 - 21; J. M. N. Jeffries, *Palestine : the Reality*, 1939, chaps. 6, 10, 11, 12,

(٢٦) المراسلات بين السر هنرى مكماهون والشريف حسين ص ٨ •

(٢٧) تقرير اللورد بيل السابق الذكر ص ١٨ ــ ٢٠ •

(٢٨) راجع خلاصة عامة عن وجهات النظر الثلاث فى مقال الاستاذ كوينس رايت التالى :
Quincy Wright, " The Palestine Problem, " *Political Science Quarterly*, vol. XLI, Sept. 1926, pp. 384 — 412.

(٢٩) راجع اوبنهايم : القانون الدولى (المصدر السابق الذكر) ج ١ ص ٧٠٤ ــ ٧٠٥ •

بنقضها او الغائها (٣٠) • ولما كان كلا الجانبين ألعربى والانكليزى لم يعلن الغاء اتفاقية الحسين ــ مكماهون فليس لاى الجانبين الحق فى اجراء اى تعديل فيما يخص البلاد العربية دون استشارة او موافقة الجانب المتعاقد الآخر • وبما ان تصريح بلفور هو وعد من جانب واحد (الجانب الانكليزى) فيما يخص البلاد العربية دون استشارة او موافقة الجانب العربى ذى المصالح فى مثل هذا الوعد ، فليس فى الامكان اعتباره متغلبا او لاغيا اتفاقية الحسين ــ مكماهون • ويذكر اوبنهايم حالة امكان عقد معاهدة ثانية بين جانبين متعاقدين بمعاهدة سابقة وان احالتها الى محكمة دولية لا تؤدى الى اعتبارها غير رابطة ، ولكن على شرط ان لا يلحق الجانب الآخر ضرر هام ، بل على العكس اذا كان فى ذلك فائدة له (٣١) • ولا غرو ان تصريح بلفور لا يتفق وفائدة العرب بل فيه كل الضرر لمصالحهم • وبالنظر لهذه الاعتبارات فان تصريح بلفور على صورته الاولى وحين صدوره لم تتوفر فيه الشروط القانونية •

بيد ان تصريح بلفور قد ضمن فى صك الانتداب على فلسطين ووافقت عليه عصبة الامم فاصبح عهدا يجب تنفيذه • ولكن هنا ايضا ، حتى ادخاله فى قانون الانتداب ، تنقصه شروط اخرى ليكون عقدا قابل التنفيذ • فان قانون الانتداب (المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم) يستوجب اخذ رأى السكان الوطنيين فى تطبيقه وفى اختيار الدولة المنتدبة • ورأى السكان الوطنيين اخذ رسميا قبل تطبيق الانتداب فكان ضده وضد تصريح بلفور (٣٢) •

اما وجهة النظر الانكليزية فتعتبر كلا من اتفاقيتى الحسين ــ مكماهون وتصريح بلفور تعهدين متكاملين غير متضاربين • ولنا على ذلك ملاحظتان :

---

(٣٠) اذا نقض احد الجانبين المعاهدة واراد الجانب الآخر البقاء مرتبطا بالمعاهدة فلا تعتبر المعاهدة ملغية • وقد اقرت هذه القاعدة المحكمة العليا للولايات المتحدة فى قضية (Charles vs. Kelley) • ولكن بطبيعة الحال ، كما يقول اوبنهايم ، اذا نقض احد الجانبين المعاهدة على شكل يجعل تطبيق بقية البنود صعبا فان الجانب الآخر يضطر الى اعلان الغاء المعاهدة • راجع اوبنهايم ج ١ ص ٧٤٧ (الحاشية) •

(٣١) راجع اوبنهايم ج ١ ص ٧٠٥ ــ ٧٠٦ •

(٣٢) راجع تقرير لجنة الاستفتاء الاميركية (لجنة كينك ــ كرين) :
King — Crane Report on the Near East, *Editor and Publisher*, vol. 55, Dec. 2, 1922, pp. 10 — 11.

(اولا) ان الحكومة البريطانية لم تأخذ وجهة نظر العرب حين اعطائها وعدا يخص فلسطين لفصلها عن الدولة العربية (٣٣) •

(ثانيا) لا يوجد فى اتفاقية الحسين ـ مكماهون ما يمكن تفسيره بان فلسطين لم تكن مقصودة كجزء من الدولة العربية حتى تستطيع انكلترا ان تعطى وعدا لا يمس بمصالح العرب المضمونة فى اتفاقية الحسين ـ مكماهون •

٥ ـ محاولة التوفيق

ان هذا التضارب فى وجهات النظر الثلاث دفع الحكومة البريطانية الى دعوة الجهات العربية والصهيونية للتداول سوية فى مؤتمر الطاولة المستديرة الذى عقد فى الشتاء الماضى للتوصل الى وفاق بين وجهات النظر المختلفة • وحصل مداولات ومناقشات حول حقوق العرب واليهود فى فلسطين من الوجهات التأريخية والسياسية والقانونية• ويهمنا هنا الناحية القانونية • وهذه الناحية تناولت الموضوع الرئيسى التالى : هل اعتبرت ام لم تعتبر فلسطين ضمن الدولة العربية بموجب اتفاقية الحسين ـ مكماهون ؟

---

(٣٣) يذكر اللورد بيل فى تقريره (تقرير تقسيم فلسطين السابق الذكر) بان المغفور له الملك فيصل حين ذهب بعد الحرب لتمثيل العرب فى مؤتمر الصلح فى باريس قد وافق على تصريح بلفور ثم عقدت اتفاقية بين الامير فيصل والدكتور وايزمن فيما يخص تطبيق تصريح بلفور (راجع تقرير اللورد بيل ص ٢٦ ـ ٢٧) • وقد اشار بعض اليهود وكذلك المستر مالكولم مكدونلد ، سكرتير المستعمرات ، فى البرلمان الى هذه الاتفاقية والى رسالة المغفور له الملك فيصل الى الاستاذ فرنكفورتر • وقد فند خبر عقد هذه الاتفاقية ورسالة فرنكفورتر معالى السيد رستم حيدر فى رسالة بعث بها الى جريدة التايمس العراقية ، ومعالى السيد حيدر مطلع على خفايا القضية العربية حين عقد مؤتمر الصلح وكان سكرتيرا للمغفور له الملك فيصل ورئيسا لديوانه مدة خمسة عشر سنة فى العراق • راجع مقال معالى رستم حيدر :
Rustum Haidar, " Faisal and Dr. Weizmann, " *The Iraq Times*, Dec. 1, 1938.

ويذكر اللورد بيل بان اتفاقية فيصل ـ وايزمان فيها مادة تنص على ان الامير فيصل وعد بمساعدة اليهود اذا حققت المطاليب العربية • ونظرا لعدم تحقيق المطاليب العربية فلا يكون المغفور له الملك فيصل ملزما بعهده من الوجهة القانونية • ويشير معالى رستم حيدر فى رسالته الى التايمس بانه اذا حدث وكتب المغفور له الملك فيصل بعض الرسائل الى اليهود فذلك لم يكن الا من قبيل المجاملة او الملاءمة السياسية لان المغفور له الملك فيصل لم يقصد قط اعطاء فلسطين الى اليهود •

وتألفت لجنة لدرس المراسلات بين الملك حسين والسر هنرى مكماهون من ممثلين من العرب والانكليز (٣٤) • واجتمعت اللجنة فى بناية مجلس اللوردات اربع دفعات (٣٥) ، وفحصت المراسلات ووثائق اخرى ذات صلة بالموضوع ثم رفعت اللجنة تقريرها الى المستر مالكولم مكدونلد ، سكرتير المستعمرات ، الذى رفع بدوره التقرير الى البرلمان فى ١٦ آذار سنة ١٩٣٩ (٣٦) • وقدم العرب فى اجتماع اللجنة الاول مذكرة توضح المراسلات بين الملك حسين ومكماهون من الوجهة العربية • فقدم الانكليز فى الاجتماع الثانى مذكرة تبين وجهة نظرهم ايضا • وفى الاجتماع الثالث قدم العرب مذكرة ثانية تتضمن بضع نقاط تتعلق ببعض تعابير المراسلات والظروف التى ارسلت فيها • وفى الاجتماع الرابع قدم الانكليز مذكرة ملحقة بمذكرتهم الاولى • ولنفحص محتويات هذه المذكرات الآن •

اما وجهة النظر الانكليزية فتتلخص كما يلى (٣٧) :

(اولا) ان فلسطين كانت فى وضع خاص اثناء الحرب وبعدها ولاسيما قربها من قنال السويس • هذا فضلا عن انها ارض مقدسة للاديان الثلاثة وتحتوى على عناصر غير عربية • وكل ذلك يدفع بريطانيا لفصلها عن بقية الاقطار العربية •

(ثانيا) ان فلسطين قد استثنيت من الدولة العربية ضمن المناطق الواقعة غربى الخط من حلب وحماة وحمص والشام بموجب اتفاقية الحسين ـ مكماهون •

(ثالثا) اعتبرت فلسطين جزء من سورية وعلى هذا الاساس كان السر هنرى مكماهون قد استثناها ضمن منطقة سورية الغربية •

(رابعا) ان السر هنرى مكماهون نفسه صرح فى سنة ١٩٣٧ قائلا بان فلسطين لم يفكر بضمها الى الدولة العربية حين كان يفاوض المغفور له الملك حسين • وهكذا

(٣٤) الممثلون العرب هم : السادة توفيق السويدى ، وعبدالرحمن عزام ، وعونى عبدالهادى ، وموسى العلمى ، وجورج انطونيوس. اما الممثلون الانكليز فهم : اللورد موكام ، والسر كراتن بوش ، والمستر بكلى ، والمستر هيورث دن .

(٣٥) فى ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٨ شباط و ١٦ آذار سنة ١٩٣٩ .

(٣٦) وعنوانه :

Report of a Committee set up to Consider Certain Correspondence Between Sir Henry McMahon ... And the Shariff of Mecca in 1915 and 1916, March 16, 1939 (London : H. M. Stationery Office, 1939), cmd. 5974.

(٣٧) المصدر اعلاه ص ٦ ــ ٨ ، ٩

ايضا صرح السر كلبرت كليتون سنة ١٩٢٣ (وكان السر كلبرت كليتون يساعد السر هنرى مكماهون فى مصر بين سنة ١٩١٥ وسنة ١٩١٦) ٠

اما وجهة النظر العربية فتتلخص كما يلى (٣٨) :

(اولا) لا يوجد شك البتة بان فلسطين قصدت فى المراسلات بين الشريف حسين والسر هنرى مكماهون لتكون ضمن الدولة العربية وهذا واضح من عبارات المراسلات ٠

(ثانيا) ان انكلترا لم تمنح فرنسا حقوقا فى كل سورية بل فى اقسامها الشمالية فقط ، وان المراسلات صريحة بعدم اعطاء فرنسا كل الساحل بما فيه فلسطين ٠ كما ان انكلترا لم تستعمل التعبير « سورية » ليشمل فلسطين على اى وجه ٠

(ثالثا) ان نصوص المراسلات لا تدل اى دلالة على اعتبار فلسطين مستثناة من الدولة العربية ٠ كما ان المراسلات لم تذكر فلسطين ضمن المناطق التى استثنتها من الدولة العربية ٠

ولم تصل مناقشات اللجنة الى حل حاسم وعلى هذا الاساس قدمت تقريرا حاويا على وجهات النظر المتضاربة فقط دون ن تتمكن من التوفيق بينها ٠ وبناء على ذلك فان الحكومة البريطانية رغم محاولاتها المتكررة لحمل الوفود العربية على الاعتراف لليهود ببعض الحقوق لم يكن بوسعها غير وعـد الجهتين بفحص القضية على ضوء مداولات المؤتمر واصدار كتاب خاص يتضمن سياستها الجديدة ٠ وهكذا انفض المؤتمر دون الوصول الى حل مرض للقضية الفلسطينية ٠

٦ — التصريح البريطاني الجديد

على اثر ثورة سنة ١٩٣٦ اذاعت الحكومة البريطانية بانها سترسل لجنة ملكيـة لدرس القضية الفلسطينية لترفع تقريرا بعـد مقابلة الجهات المختلفة فى فلسطين ٠ ورفعت اللجنة الملكية (لجنة اللورد بيل) تقريرا يقترح بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية واخرى يهودية بما فى الاولى شرقى الاردن (٣٩) ٠ ولما صادف المشروع

(٣٨) المصدر السابق ص ٥ — ٦ ، ٨ — ٩ ٠

(٣٩) وعنوانه :
Palestine Royal Commission Report (London : H. M. Stationery Office, 1937), cmd. 5479.

معارضة شديدة من الجهات العربية ، والى حد من الجهات اليهودية ، وانتقده ايضا بشدة بعض الساسة الانكليز فى البرلمان البريطانى اهملت الحكومة البريطانية المشروع وقررت ارسال لجنة اخرى للنظر فى مشروع التقسيم (لجنة ودهيد) فرفعت تقريرا نقضت فيه مشروع التقسيم واتخذت خطة جعل مناطق لليهود وللعرب (٤٠) • وكان مصير هذا المشروع كمصير سابقه لرفضه ايضا من مختلف الجهات ولاسيما من العرب • (راجع مثلا خطب المؤتمر البرلمانى للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين الذى عقد فى ٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٨) • والواقع ان لجنتى اللورد بيل والسر ودهيد لم تتضمن تقاريرهما سوى مقترحات للحكومة البريطانية ولم تكن الحكومة البريطانية ملزمة لاخذها باكثر من مقترحات لترى الى اى حد تساعد على حل القضية الفلسطينية • فلما وجدت تلك المقاومة العنيفـة ، ولاسيما من الجانب العربى ، للمشروعين عمدت الى عقد مؤتمر الطاولة المستديرة لعلها تجد حلا يجعل الجانبين العربى والصهيونى راضيا • بيد ان موقف العـرب كان قويا ومصرا على وجوب الحصول على الحقوق التى وعدوا بها اثناء الحرب • وهذا الموقف هو الذى ادى الى فشل مؤتمر الطاولة المستديرة •

كانت هذه المحاولات الفاشلة اذن عاملا الى دفع الحكومة البريطانية اخيرا ان تأخذ مسؤولية منفردة ، دون موافقة الجانبين العربى واليهودى ، لتقرير السياسة التى عزمت ان تنتهجها لحل القضية الفلسطينية • فعرض المستر مالكولم مكدونلد كتابا ابيض فى ايار سنة ١٩٣٩ على البرلمان البريطانى مصرحا بان الحكومة البريطانية قررت وضع خطة نهائية لحل القضية الفلسطينية بعد ان فشلت المساعى للوصول الى حل مرض من قبل الجانبين العربى واليهودى • ويتضمن الكتاب الابيض تصريحا جديدا هو خلاصة وجهة النظر البريطانية التى هى فى الواقع مزيج من المطاليب العربية والصهيونية (٤١) • وفيما يلى خلاصة هذا الكتاب :

---

(٤٠) وعنوانه :
Palestine Partition Commission Report (London : H. M. Stationery Office, 1938), cmd. 5854.

(٤١) وعنوانه :
Palestine : Statement of Policy (London : H. M. Stationery Office, 1939), cmd. 6019.

(اولا) ان التعبير « وطن قومي لليهود » فى فلسطين لم يقصد منه فى اى وقت بان فلسطين يجب ان تصبح دولة يهودية لا فى تصريح بلفور ولا فى صك الانتداب على فلسطين ، اذ ان ذلك يتطلب الضغط على الجهات غير اليهودية واستعمال وسائل العنف ٠

والحكومة البريطانية تؤكد الآن كما أكدت فى مناسبات اخرى (كالكتاب الابيض للسنة ١٩٢٢) بانها لم تقصد من التعبير « الوطن القومى لليهود » انشاء دولة يهودية فى فلسطين ٠ وانما ارادت تسهيل الهجرة والسكنى فى فلسطين تنفيذا للتعهد الذى قطع لهم بتصريح بلفور ٠ والدليل على ان بريطانيا قد فعلت ذلك هو هجرة ما يزيد على ٣٠٠ الف يهودى وسكناهم فلسطين ٠

(ثانيا) ان المفاوضات بين العرب والانكليز فيما يخص تفسير المراسلات بين الملك حسين والسر هنرى مكماهون لم تسفر عن وفاق بين الجهتين العربية والانكليزية ٠ لان العرب يؤكدون بان فلسطين جعلت ضمن الدولة العربية الموعودة للملك حسين ٠ وان بريطانيا العظمى تأسف لحصول بعض الغموض من فهم عبارات المراسلات ، ولكنها من وجهة نظرها ترى بان « فلسطين الواقعة غربى الاردن كانت مستثناة من الوعد الذى قطعه السر هنرى مكماهون » (٤٢) ٠ وعلى هذا الاساس فلا ترى الحكومة البريطانية وجهة نظر جعل فلسطين دولة عربية صرفة ٠

(ثالثا) ان بريطانيا العظمى بكونها دولة منتدبة على فلسطين يجب عليها ان تشجيع انماء الحكم الذاتى فى فلسطين ٠ كما انه بموجب نظام الانتداب يقتضى ان لا تبقى فلسطين دائما تحت الانتداب (٤٣) ٠ ولذا فان الحكومة البريطانية ستسعى للسير بفلسطين نحو اعطائها حكما ذاتيا ٠ ولكن الحكومة البريطانية لا تستطيع الآن ان تضع الاسس الدستورية لحكومة فلسطين المستقبلة ٠ الا انها ستسعى نهائيا لتأسيس حكومة مستقلة فى فلسطين ٠ وهذه الحكومة يجب ان تكون دولة مؤلفة من العرب

---

(٤٢) الكتاب الابيض السابق الذكر ص ٥ ٠

(٤٣) بموجب قانون الانتداب ان هذا النظام ليس دائميا ولابد من الانتهاء ٠ وعلى هذا الاساس يصرح الانكليز بان غايتهم ليست ابقاء فلسطين دائميا تحت هذا النظام ٠

راجع الفقرة ١ ، ٤ من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم ٠ راجع ايضا مجيد خدورى : « نظام الانتداب » ، سنة ١٩٣٣ ، ص ١٩ — ٢٠ ٠

واليهود وكلاهما سيساهم فى ممارسة الحكم ..

(رابعا) وللوصول الى هذا الهدف ستمر فلسطين بدور انتقال حتى تستعد للدخول فى طور الاستقلال بحيث تنتقل خلال هذا الدور مسؤوليات الحكم بالتدريج من الحكومة البريطانية الى فلسطين . وستكون مدة هذا الدور عشر سنوات تعقد فى خلالها معاهدة تحالف بين فلسطين وبريطانيا العظمى تحدد صلاتهما التجارية والعسكرية لتنظيم صلات الدولتين فى المستقبل . بيد ان الاقتراح بشأن استقلال فلسطين يتطلب اولا استشارة عصبة الامم حتى ترفع عن فلسطين نظام الانتداب .

(خامسا) بعد ان ترجع السكينة الى فلسطين ستبدأ بريطانيا العظمى بتطبيق سياستها هذه وستسعى لتأليف حكومة تنقل اليها بالتدريج مسؤوليات الحكم . وبعد مضى خمس سنوات من دور الانتقال سيتألف هيئة من سكان فلسطين والانكليز لوضع الاسس الدستورية للدولة الفلسطينية .

(سادسا) اما فيما يخص الهجرة فانها ستوقف نهائيا بعد مضى دور الانتقال . اما فى الخمس السنوات الاولى من دور الانتقال فان الحكومة البريطانية ترى انفلسطين يجب ان تتحمل علاوة على ما فيها من المهاجرين اليهود مقدار ٧٥٫٠٠٠ مهاجر يهودى يدخلونها بمعدل ١٠٫٠٠٠ نفر كل سنة لمدة السنوات الخمس الاولى . ثم يضاف الى ذلك ٢٥٫٠٠٠ مهاجر آخر من اللاجئين كوسيلة لتخفيف سوء حال اليهود فى البلدان التى نالهم فيها الاضطهاد . ولا يسمح تهريب مهاجرين من اليهود ، واذا حدث شىء من ذلك فان عدد المهربين سيخرج من العدد المقرر .

٧ ـــ كلمة ختامية

يتبين من الكتاب الابيض ان بريطانيا العظمى اقرت من الوجهة العربية النقاط التاليـة :

(اولا) وقف الهجرة الصهيونية نهائيا مع اضافة ٧٥٫٠٠٠ مهاجر آخر خلال دور الانتقال .

(ثانيا) تحديد معنى الوطن القومى اليهودى فىفلسطين بالا يعنى تحويل فلسطين الى دولة يهودية واقتصاره على سكنى ما دخل فلسطين من اليهود منذ الحرب .

(ثالثا) رفع الانتداب عن فلسطين وتأسيس حكومة دستورية تعقد معاهدة تحالف بينها وبين بريطانيا العظمى لتجديد الصلات بينهما .

بيد ان العرب يعترضون على الكتاب الابيض بالدرجة الاولى لغموضه فيما يخص دور الانتقال وعدم توضيح نوع الحكومة التى ستتألف ومدى مساهمة مختلف العناصر التى تتكون منها الدولة الفلسطينية فى الحكم . هذا عدا اهمال فكرة تأليف حكومة

عربية فى فلسطين او ربط فلسطين باحد الاقطار العربية الاخرى (٤٤) •

ومن الجهة الاخرى يعترض اليهود ايضا على الكتاب الابيض لاخذه بمبدأ ايقاف الهجرة اليهودية نهائيا ومعنى ذلك القضاء على مشروع تحويل فلسطين الى اكثرية يهودية فى المستقبل •

اما من الوجهة القانونية فالكتاب الابيض يهمل حقوق العرب كما حددت فى اتفاقية الحسين ـ مكماهون • فهو يستثنى فلسطين من البلاد العربية على حد تفسير اللجنة التى فحصت المراسلات بين المغفور له الملك حسين والسر هنرى مكماهون (١٦ آذار سنة ١٩٣٩) باعتبارها داخلة فى المنطقة الواقعة غربى الخط حلب ـ حماة ـ حمص ـ الشام • وهذا التفسير كما اشرنا قد رفضه العـرب مرارا لانه لا يتفق وتفسيرهم لاتفاقية الحسين ـ مكماهون •

ولما وصل الكتاب الابيض الى عصبة الامم احيل الى لجنة الانتدابات الدائمة للفحص فى اغسطس الماضى ويظهر ان لموقف الجهتين العربية واليهودية دخلا فى التأثير على لجنة الانتدابات الدائمة اذ وقفت منه موقفا سلبيا وقررت رفض الاقتراح البريطانى • وهكذا فشل هذا المشروع ايضا •

ان هذا الوضع الذى تطورت اليه القضية الفلسطينية يجعلنا نؤكد القول بان حل القضية الفلسطينية يتوقف على تحديد دقيق لحقوق الجهات المتنازعة على فلسطين وبيان الحقوق المكتسبة من الوجهة القانونية باحالة الاتفاقيات اما الى محكمة دولية او الى لجنة حقوقية محايدة • ورأينا الحقوقى كما يتبين من مقالنا هذا هو ان الاتفاقيات تؤيد الوجهة العربية لا اليهودية • هذا من الوجهة القانونية • واما الوجهات التأريخية والسياسية والدينية فهى تؤيد وجهة النظر العربية ايضا • وليس غرضنا الآن ان نتناول هذه الوجهات الاخرى لان ذلك يخرجنا عن موضوع هذا المقال • بيد ان هذه الوجهات لها قيمتها ايضا فى تأييد وجهة النظر العربية

---

(٤٤) راجع الوجهة العربية فى « بيان اللجنة العربية العليـا لفلسطين ردا على الكتاب الابيض البريطانى » .

وراجع ايضا مقالات « عربى » (السيد اكرم زعيتر) فى جريدة البلاد « الصفحات السود فى الكتاب الابيض » البلاد ١٩ ايار ١٩٣٩ ، و « تبرم العرب بالكتاب الابيض الانكليزى » البلاد ٢٢ ايار ١٩٣٩ ، و « نقد السياسة البريطانية فى فلسطين » البلاد ٢٦ ايار ١٩٣٩ .
راجع ايضا محاضرة السيد اكرم زعيتر فى نادى المثنى ببغداد وقد نشرت فى جريدة « بيروت » ٢ حزيران ١٩٣٩ وفيها تفنيد الكتاب الابيض من الوجهة العربية .

